

بيان صادر عن مجلس إدارة غرفة صناعة الزرقاء يدعو إلى التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال ووضع الحوافز اللازمة

قام مجلس إدارة غرفة صناعة الزرقاء بالاجتماع لدراسة أثر اقرار التعريفة الكهربائية الجديدة على القطاع الصناعي الأردني والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من شهر شباط الحالي لما لرفع أسعار الكهرباء من تحديات كبيرة على القطاع الصناعي الأردني خصوصاً الواقع منه في محافظتي الزرقاء والمفرق، ولقد قام المجلس باصدار البيان الصحفي التالي:-

إن إقرار التعريفة الكهربائية الجديدة سيرتب على القطاع الصناعي الأردني التزامات مالية إضافية ستحد من تنافسية عدداً كبيراً من القطاعات الصناعية محلياً وفي أسواق التصدير بالإضافة إلى إجبار عدداً لا بأس به من المصانع على التوقف التام عن العمل وتسريح عمالها.

إن زيادة كلفة الكهرباء على الصناعات المختلفة منذ تاريخ ٢٠١١/٦/٣ أدى إلى إلحاق الضرر بكافة المنشآت الصناعية سواء أكانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، وإن الاستمرار في رفع كلفة الطاقة الكهربائية والتي وصلت وفق التعريفة الجديدة لحوالي ١٦% سيؤدي إلى تراجع الانتاج الصناعي الذي يعاني أصلاً من تراجع الطلب على منتجاته التي تواجه أصلاً منافسة شديدة وغير عادلة لمثيلاتها من المستوردات.

إن الارتفاع في تكاليف الانتاج وبشكل خاص للصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة بكافة أشكالها سيؤدي إلى اضعاف تنافسيتها ويحد من إمكانيات استمرارها في الإنتاج وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الأردنية من المنتجات الصناعية وما ينتج عنه من الاستغناء عن العمالة وزيادة معدل البطالة بالإضافة إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.

وسعيّاً من غرفة صناعة الزرقاء الدائم لإيجاد الحلول للمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة في الأردن بشكل عام ومحافظتي الزرقاء والمفرق بشكل خاص، فإننا على أتم الاستعداد لتوفير المعلومات الضرورية التي تساعد صاحب القرار على تفادي التحديات

والمعوقات التي تواجه صناعاتنا الوطنية، وحتى نتمكن من مواجهة هذه التحديات نقدم بعض الحلول الممكنة :-

١. استثناء القطاع الصناعي الوطني من التعريف الكهربي الجديدة لتمكينه من خفض تكاليف الانتاج ومواجهة الطلب المحلي والدولي على مختلف منتجاته .
٢. ضرورة ايجاد السبل الكفيلة بخفض مدخلات الانتاج ومن ضمنها كلفة الطاقة لتكون منافسة مع كلفتها في الدول المجاورة وبشكل خاص السعودية ودول الخليج .
٣. العمل على تسريع اصدار قانون الطاقة المتجدده .
٤. التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة والمتوفره في الاردن .
٥. وضع حوافز على استخدام مصادر الطاقة البديلة المتجددة .
٦. إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الطاقة المتجددة .
٧. السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع انتاج الطاقة المتجدده وتزويد شبكة الكهرباء الوطنية بها .
٨. وقف تحميل القطاع الصناعي الأردني أعباء دعم اسعار الكهرباء في القطاعات الصناعية المختلفة .
٩. ترشيد استهلاك الكهرباء بشكل مكثف .